

# علم أصول الفقه

أصالة الاحتياط ١٦-١٢-١٤٠١ ٧٦

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

# دوران الأمر بين الأقل و الأكثر الارتباطيين

دوران الأمر بين الأقل و الأكثر

دوران الأمر بين التعيين و التخيير

دوران الأمر بين الأقل و الأكثر العالم الثالث:

يدور الأمر بين حكمين يكون امتثال أحدهما مساوقا لامتثال الآخر دون العكس

# دوران الأمر بين الأقلّ و الأكثر الارتباطيين

بحسب الأجزاء

بحسب الشرائط

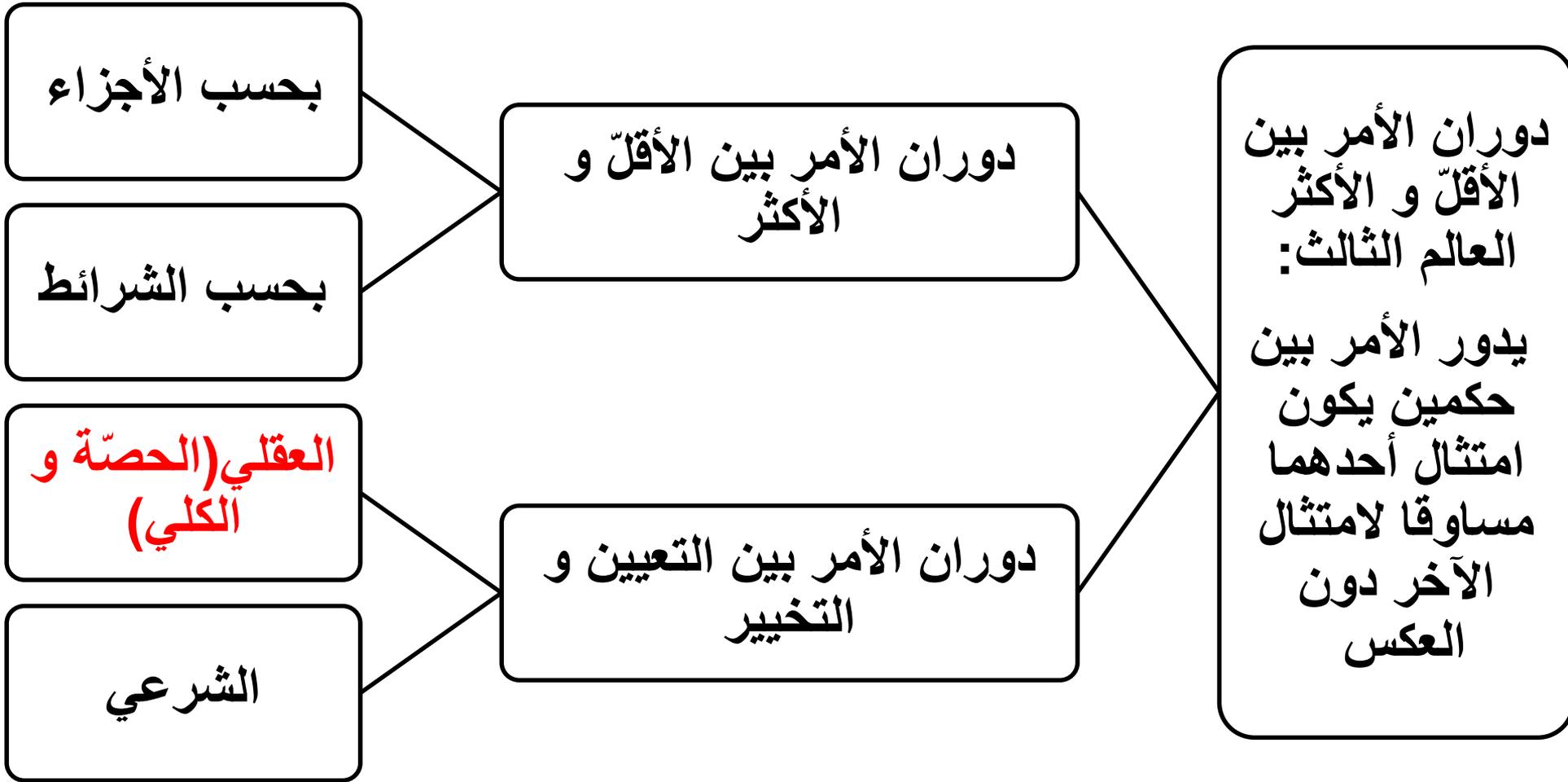
دوران الأمر بين الأقلّ و  
الأكثر

دوران الأمر بين التعيين و  
التخيير

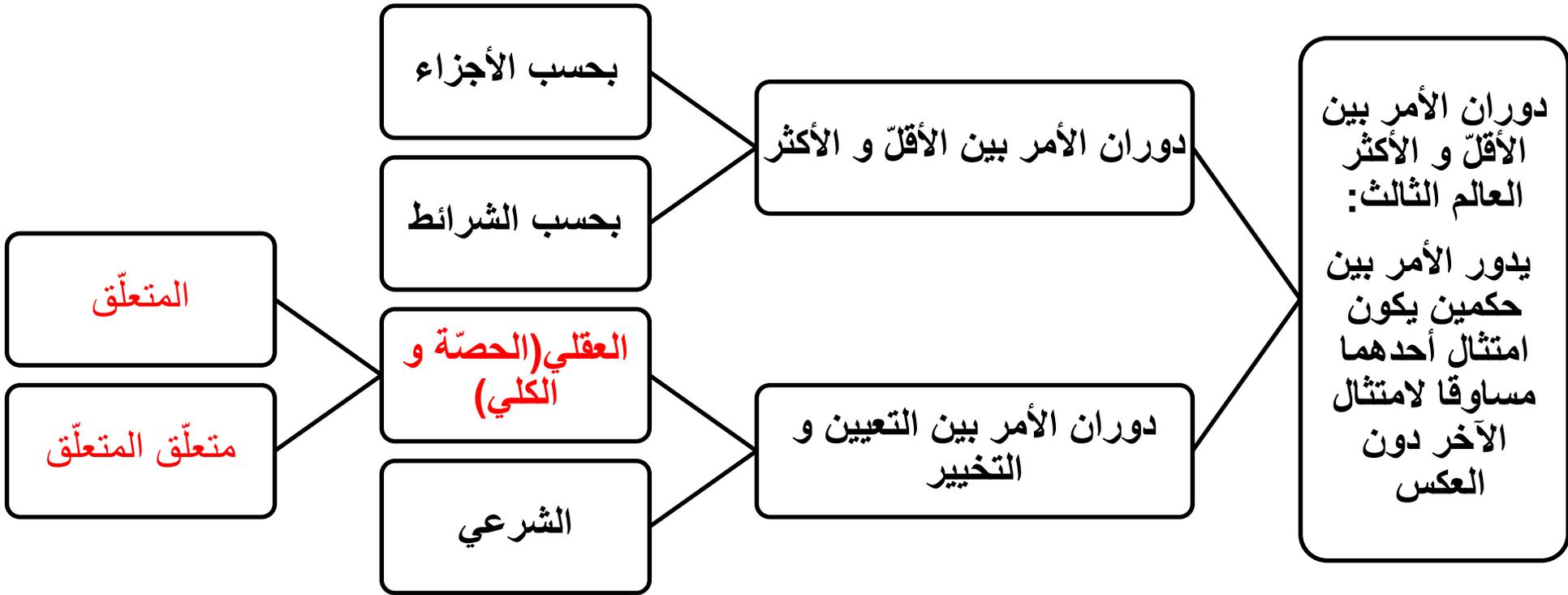
دوران الأمر بين  
الأقلّ و الأكثر  
العالم الثالث:

يدور الأمر بين  
حكمين يكون  
امتنال أحدهما  
مساوقا لامتنال  
الآخر دون  
العكس

# دوران الأمر بين الأقلّ و الأكثر الارتباطيين



# دوران الأمر بين الأقلّ و الأكثر الارتباطيين



## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعي

- **المبنى الثالث:** ما اختاره السيد الأستاذ و يترأى من كلمات المحقق النائيني رحمه الله \* [٢] - على تشويش و اضطراب في كلماته - و هو إرجاع التخيير الشرعي إلى التخيير العقلي، بأن يقال: إن الواجب عنوان انتزاعي، و هو عنوان أحدهما.
- \* هذا هو مختار السيد الشهيد و هو الصحيح (مهدى الهادوى الطهراني)

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعي

[٢] لا يخفى أن صريح كلام المحقق النائيني رحمه الله ينفيه، راجع أجود التقريرات: ج ١، يتبع - ص ١٨٤، و فوائد الأصول: ج ١، ص ٣٢، و لعل مراد أستاذنا الشهيد رحمه الله من أنه يتراءى ذلك من كلمات المحقق النائيني على تشويش و اضطراب في كلامه هو أن ما اختاره المحقق النائيني من أن حقيقة الوجوب التخييري هي تعلق الأمر بكل واحد من الشيئين أو الأشياء على وجه البدلية، كما ورد في فوائد الأصول، ج ١، ص ٢٣٥، أو أن حقيقته هي تعلق التكليف بواقع أحدهما، كما ورد في أجود التقريرات، ج ١، ص ١٨٤، لا يتصور له معنى معقول إن لم يرجع - و لو ارتكازا - إلى الأمر بالجامع الانتزاعي.

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعى

- و أجرى السيد الأستاذ هنا نفس الانحلال الثابت فى دوران الأمر بين التعيين و التخيير العقلى، أو بين الأقلّ و الأكثر بلحاظ الأجزاء، أو الشرائط، و هو يقول: إن ذلك انحلال حكمى، لكننا قلنا: إنه انحلال حقيقى.
- فهو يقول هنا بالانحلال بدعوى أن وجوب أحدهما معلوم تفصيلا على كل تقدير، و وجوب تخصيص أحدهما بخصوصية العتق مثلا مشكوك تجرى عنه البراءة، نظير ما يقال فى دوران الأمر بين التعيين و التخيير العقلى: من أن وجوب إطعام الحيوان مثلا معلوم، و وجوب خصوصية إطعام الإنسان غير معلوم، فتجرى عنه البراءة .

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعي

- و لكنّ هذا منه خلط بين **عنوان** أحدهما و **واقع** أحدهما.
- فإن فرض أنّ ما هو المعلوم تفصيلاً وجوبه على كلّ تقدير، و الذي أوجب انحلال العلم الإجمالي هو عنوان أحدهما الانتزاعي. قلنا:
- إنّه إنّما يكون **عنوان أحدهما معلوم الوجوب** على أحد التقديرين: و هو تقدير **الوجوب التخييري**، و أمّا على التقدير الآخر **فالواجب** هو ذات العتق، لا عنوان أحدهما الانتزاعي.

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعي

• و إن فرض أن ما هو المعلوم تفصيلا وجوبه على كل تقدير هو واقع أحدهما، و هو ذات العتق، فمن الواضح - أيضا - أن هذا الواقع ليس هو معلوم الوجوب على كل تقدير، بل على أحد التقديرين، و هو كون الوجوب تعيينيا، أما على تقدير التخيير فالواجب هو عنوان أحدهما الانتزاعي،

• فتخييل وجود شيء واحد معلوم الوجوب على كل تقدير به ينحل العلم الإجمالي خلط بين واقع أحدهما و عنوان أحدهما،

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعى

- لأنّ الأوّل هو المعلوم على أحد التقديرين، و الثانى هو المعلوم على التقدير الآخر، و لا يقاس ذلك بمسألة دوران الأمر بين التعيين و التخيير العقلى، فإنّ الجامع هناك جامع حقيقى، فيكون تحت الوجوب حتى على تقدير تعلق الوجوب بإحدى الحصتين، لانطواء تلك الحصّة فى ذاتها على ذلك الجامع، و أمّا العنوان الانتزاعى فلا يسرى إليه الوجوب من الوجوب المتعلق بمنشأ الانتزاع.

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعى

- نعم، لو أنكرت الجوامع الحقيقيّة رأساً، و قيل: إنّ مثل كلمة الحيوان و غيرها من الكلّيات ليست إلّا مجرد رمز، لا جامعا حقيقيا بين عدّة أشياء، أصبح حال دوران الأمر بين التعيين و التخيير العقلى هو حال دوران الأمر بين التعيين و التخيير الشرعى، فهناك أيضا يبطل هذا الانحلال.
- و على أيّة حال، ففرض رجوع الوجوب التخييرى إلى وجوب الجامع الانتزاعى لا يساعد على الانحلال الحقيقى.

## [المقام الثانى] التعيين و التخيير الشرعى

- نعم، هنا شىء: و هو أنَّ الأمرين المتباينين اللذين نعلم بدخول أحدهما فى العهدة، و هما واقع أحدهما - أعى العتق - و العنوان الانتزاعى، - أعى عنوان أحدهما - يكون بينهما فى حصول الامتثال عموم مطلق، فالإتيان بواقع أحدهما - أعى العتق - يساوق الإتيان بعنوان أحدهما، دون العكس.

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعى

- و هنا يفتح علينا باب العلوم الإجمالية التي تكون من هذا القبيل، أى يكون امتثال أحدهما غير منفك عن امتثال الآخر، بخلاف العكس، من دون وجود قدر متيقن في الوجوب موجب لانحلال العلم الإجمالى حقيقة، و يمكن أن تذكر لذلك عدّة أمثلة من قبيل:

## [المقام الثانى] التعيين و التخيير الشرعى

- ١- ما لو دار الأمر بين وجوب شيء و وجوب عنوان ينتزع منه و من غيره، كالقيام و التعظيم حينما يعلم إجمالاً: إما بوجوب ذات القيام الذى ينتزع منه التعظيم، أو وجوب التعظيم المنتزع من القيام و من غير القيام أيضاً.
- ٢- ما لو دار الأمر بين أحد عنوانين انتزاعيين يكون أحدهما أخصّ من الآخر فى مقام الانتزاع، كما لو علم إجمالاً بوجوب إظهار القراءة بالجهر المنتزع، و وجوب اسماعها، بمعنى أنه لو كان عنده أحد لسمعه، فإنّ الأوّل لا ينفكّ عن الثانى لكنّ الثانى ينفكّ عن الأوّل، إذ يمكن الإسماع مع الإخفات.

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعي

- ٣- ما لو دار الأمر بين وجوب المعلول و وجوب أحد أجزاء علته، فالأول لا ينفك عن الثاني دون العكس، كما لو علم إجمالاً بوجوب وضع السلم أو الكون على السطح.
- ٤- ما لو دار الأمر بين وجوب شيء يلزم شيئاً آخر دون العكس و وجوب ذاك اللازم، كما لو علم إجمالاً بوجوب إكرام الخادم أو المخدوم، و فرضنا أنه يحصل بإكرام الخادم إكرام المخدوم - أيضاً - دون العكس.

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعى

- و كل علم إجمالي يكون من هذا القبيل لا يكون منحلًا انحلالاً حقيقياً، لأنه بلحاظ ما فى العهدة يكون الأمر دائراً بين المتباينين.
- نعم، بلحاظ ما لا بدّ تكويننا من الإتيان به لو أراد حصول الامتثال يكون الأمر دائراً بين الأقلّ و الأكثر، لأنّ أحدهما لا ينفكّ امتثاله عن الآخر بخلاف العكس، لكنّ هذا انحلال بلحاظ اللابديّة التكوينيّة، لا بلحاظ اللابديّة الشرعيّة و ما يدخل فى العهدة شرعاً.

## [المقام الثانى] التعيين و التخيير الشرعى

- و هنا يجب أن ننتقل من الانحلال الحقيقى إلى البحث عن الانحلال الحكمى، لنرى هل يوجد فى المقام انحلال حكمى أو لا؟

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعي

- و التحقيق: أنه إن فرضنا أن العلم الإجمالي ينجز الواقع بمرتبة الموافقة القطعية تنجيزاً علياً فلا معنى هنا للانحلال الحكمي، و لا بد من الاحتياط باختيار العتق، لأن كلا من عنوان العتق و عنوان أحدهما يحتمل أن يكون هو الواقع الذي هو منجز حسب الفرض.

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعي

- و إن فرض أن العلم الإجمالي إنما ينجز الجامع، أو ينجز الواقع بمقدار الجامع، أو أن تنجيزه للواقع بمرتبة الموافقة القطعية ليس بنحو العلية، و أن تنجيزه بهذه المرتبة نتيجة لتعارض الأصول في الأطراف، ففيما نحن فيه يتجه الانحلال الحكمي بجريان البراءة عن وجوب العتق، و لا تعارض بالبراءة عن وجوب أحدهما، لأن البراءة عن وجوب أحدهما غير جارية بقطع النظر عن المعارضة،

## [المقام الثاني] التعيين و التخيير الشرعي

- فإنَّ الهدف من إجراء البراءة هو التأمين عن العقاب، ففي أيِّ حال يفترض تأمين هذه البراءة عن العقاب؟ هل في حال الإتيان بأحدهما، أو في حال عدم الإتيان بذلك؟!
- طبعاً ينبغي أن يطلب منها التأمين في الحال الثاني، إذ الحال الأول هو حال امتثال عنوان أحدهما، و لا معنى للتأمين عن عقابه في حال امتثاله، و إنما المقصود من إجراء البراءة هو إثبات عدم استحقاق العقاب لو خالف، و من المعلوم أن الحال الثاني - وهو حال ترك عنوان أحدهما - مساوق لحال المخالفة القطعية للواجب، و ترك الجامع رأساً، و ثبوت العقاب في هذا التقرير قطعي، و ليس في هذا الحال عقاب ثان يفرض البراءة مؤمنة عنه.

## [المقام الثانى] التعيين و التخيير الشرعى

- و إذا كان المختار فى باب العلم الإجمالى التفصيل بين البراءة العقلية و البراءة الشرعية، بأن البراءة العقلية لا تجرى بقطع النظر عن المعارضة. و أما البراءة الشرعية فهى تجرى لو لا المعارضة أتجه هذا التفصيل هنا، فالبراءة العقلية لا تجرى، و البراءة الشرعية عن العتق تجرى لما عرفت من عدم ابتلائها بالمعارض، و هذا هو مختارنا.
- نعم، لا بد من التفتيش عن دليل يشمل فى نفسه فرض العلم الإجمالى كالأستصحاب.